في إطار عملية استحواذ "البلاد للاستثمار العقاري" على حصص مؤثرة في الشركتين

"الشال" تقيّم سهم "البلاد" بنحو 101 فلس و"ريم" بـ 202 فلس و"أجوان" بـ 93 فلساً

أفادت شركة إدارة الاملاك العقارية (ريم) حول رغبة شركة البلاد للاستثمار العقاري المبدئية بالتملك الكامل او بما لا يقل عن 45٪ كحد أدنى في الشركة بانه قد ورد اليها كتاب من شركة البلاد للاستثمار العقاري يؤكد رغبتها في التملك الكامل او بما لا يقل عن 45٪ كحد أدنى في الشركة وذلك لأهداف استراتيجية ووفق الأسس والمعايير المتبعة لمثل هذه العمليات.

واشترطت شركة «البلاد» ان تتم علميه الاستحواذ عن طريق شراء البلاد لأسهم «ريم» من مساهمين مسجلين بسجل مساهمي الشركة بتاريخ 16 فبراير الجاري والراغبين في ذلك مقابل استخدام صافي حصيلة تلك المبيعات في الاكتتاب في زيادة رأسمال شركة البلاد وذلك من خلال نسبة مبادلة مبنية على اساس احتساب السعر العادل لكل من الشركتين من قبل شركة الشال للاستشارات وهي الجهة المحايدة التي تم تكليفها بهذه المهمة.

واحتسبت شركة الشال للاستشارات سعر التبادل العادل لسهمي «البلاد» و«ريم» بنحو 101 فلس لسهم البلاد وبنحو 202 فلس لسهم «ريم» وبهذا يحصل كل مساهم يمتلك سهما واحدا (1) في ريم على 1,987 سهم في البلاد (بعد احتساب جميع العمولات والمصاريف الخاصة بالصفقة).

وعليه فإن تملك الأسهم سيكون عن طريق الشراء النقدي لأسهم شركة ريم بسعر202 فلس للسهم الواحد من مساهميها الراغبين في البيع شريطة استخدام صافي المبلغ المحصل (بعد خصم الاتعاب والعمولات) من بيع اسهم شركة ريم في الاكتتاب بأسهم زيادة رأسمال شركة البلاد بسعر 101 فلس كويتي للسهم الواحد.

وفي سياق متصل ذكرت شركة اجوان الخليج العقارية (اجوان) انه فيما يتعلق برغبة شركة البلاد للاستثمار العقاري المبدئية في التملك الكامل او بما لا يقل عن 51٪ كحد ادني في الشركة انه قد ورد اليها كتاب من شركة البلاد للاستثمار العقاري تؤكد رغبتها في التملك الكامل او بما لا يقل عن 51٪ كحد أدنى في الشركة وذلك لأهداف استراتيجية ووفق الأسس والمعايير المتبعة لمثل هذه العمليات.

وتشترط شركة البلاد ان تتم عملية الاستحواذ عن طريق شراء «البلاد» لأسهم «اجوان» من مساهمين مسجلين بسجل مساهمي الشركة بتاريخ 16 فبراير الجاري، والراغبين في ذلك مقابل استخدام صافي حصيلة تلك المبيعات في الاكتتاب في زيادة رأسمال شركة البلاد وذلك من خلال نسبة مبادلة مبنية على اساس احتساب السعر العادل لكل من الشركتين من قبل شركة الشال للاستشارات وهي الجهة المحايدة التي تم تكليفها بهذه المهمة.

واحتسبت شركة الشال للاستشارات سعر التبادل العادل لسهمي «البلاد» و«اجوان» بنحو 101 فلس لسهم البلاد وبنحو 93 فلسا لسهم «اجوان»، وبهذا يحصل كل مساهم يمتلك سهما واحدا (1) في «اجوان» على 0,9148 سهم في البلاد (بعد احتساب جميع العمولات والمصاريف الخاصة بالصفقة).

وعليه فإن تملك الاسهم سيكون عن طريق الشراء النقدي لأسهم اجوان بسعر 93 فلسا للسهم الواحد من مساهميها الراغبين في البيع شريطة استخدام صافي المبلغ المحصل (بعد خصم الاتعاب والعمولات) من بيع اسهم شركة البلاد بسعر 101 فلس كويتي للسهم الواحد.

مجلس إدارة الشركة سيناقش الموضوع في اجتماعه بعد غدٍ السبت

"زين" تؤجل البت في بيع "زين السعودية" والخليفة ينفي حدوث شجار مع البنوان

شريف حمدي

قال عضو مجلس إدارة «زين» الشيخ خليفة علي الخليفة إن ما يتم تداوله عن مشاجرة بينه وبين رئيس مجلس إدارة «زين» أسعد البنوان «غير صحيح»، مشيرا الى ان ذلك لا يمت للحقيقة بصلة.

واستطرد الشيخ خليفة قائلا: الحقيقة ان البنوان آثر ألا يحضر النقاش حول بيع «زين ـ السعودية» لتعارض المصالح مما ينم عن إحساس البنوان بالمسؤولية ويبقى أسعد البنوان أخا عزيزا مهما اختلفنا في وجهات النظر.

هذا وفي اجتماع مطول لمجلس ادارة زين استغرق اكثر من 4 ساعات انتهى اتخاذ قرار بتأجيل البت في العروض الثلاثة التي تقدمت بها كل من شركة المملكة القابضة وشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) وتحالف سعودي بقيادة مجموعة الرياض، الى اجتماع آخر يعقده مجلس الادارة بعد غد (السبت). واشارت مصادر الى ان الاجتماع تخلله مناقشات ما بين رفض بيع حصة الشركة في زين السعودية البالغة 25٪ وما بين شبه اجماع بين باقي الاعضاء على البيع.

الشيخ خليفة علي الخليفة

أسعد البنوان

في رد على المؤتمر الصحافي للمحامي عبدالحميد دشتي

"العقيلة" شكّلت لجنة تحقيق في ملاحظات "المركزي" على رئيس مجلس الإدارة السابق

ردت شركة العقيلة للاجارة والتمويل والاستثمار على المؤتمر الصحافي للمحامي عبدالحميد دشتي الذي نشر امس، وفيما يلي تفاصيل الرد:

تود شركة العقيلة الرد على ما ورد بالمؤتمر الصحافي على النحو التالي:

نشرت جريدتكم الغراء بتاريخ 2011/2/16 وقائع منسوبة لمؤتمر صحافي عقده المحامي عبدالحميد دشتي وعملا بنص المادة 17 من قانون المطبوعات والنشر يرجى العمل على نشر هذا الرد المرفق في جريدتكم لعدد الغد الموافق الخميس 17 فبراير 2011 باسم رئيس مجلس ادارة شركة العقيلة للاجارة والتمويل والاستثمار في جريدتكم الغراء في ذات الصفحة والمكان المخصص من جريدتكم لوقائع المؤتمر الصحافي المنشور بتاريخ اليوم الاربعاء الموافق 16 فبراير 2011 وذلك حسبما ينص عليه قانون المطبوعات والنشر الكويتي.

ان ما اثير بالمؤتمر الصحافي بشأن وجود حجز على جميع ممتلكات الشركة في سورية فهذا امر غير صحيح وان الحجوزات التي زعم بوجودها مطعون عليها امام القضاء السوري والتي ما زالت محل نظر وتداول ولم يتم الفصل فيها بأحكام نهائية تؤكد سلامة الحجوزات المزمع صحتها من قبل مقدميها. وبالتالي لا صحة لما ورد في المؤتمر الصحافي من انه تم الحجز على جميع ممتلكات مجموعة شركات العقيلة للاجارة والتمويل والاستثمار بالجمهورية العربية السورية والتي مازالت مملوكة باسم شركة العقيلة وشركاتها التابعة سواء في قطاعي التأمين او العقار. فيما يتعلق برئيس مجلس ادارة الشركة السابق فإن مجلس ادارة الشركة الحالي قرر في اول اجتماع له بتاريخ 2010/1/20 بعد انتخابه بـ 6 ايام احالة رئيس مجلس ادارة الشركة السابق الى القضاء للتحقيق معه في التجاوزات والمخالفات المنسوبة اليه في عدد من الوقائع ومازالت الشكوى محل تحقيق في النيابة العامة، وان مجلس ادارة الشركة وبموجب المسؤوليات الملقاة على عاتقه قرر منذ توليه التحقيق في كل المخالفات المنسوبة للادارة السابقة واطراف ذات صلة واحالتها الى القضاء الكويتي للتحقيق فيها ومازالت تلك الشكاوى والقضايا محل نظر امام القضاء الكويتي. وفيما يتعلق باتهام الشركة بأنها سعت الى حفظ عدد من القضايا ونجاح الشركة باستصدار احكام قضائية وقرارات متضاربة فهذا اتهام خطير تتحفظ الشركة بالرد عليه وتترك امره الى القضاء لما يمثل من تشكيك في نزاهة القضاء الكويتي والذي هو بالتأكيد بعيد عما اثير في المؤتمر الصحافي.

وفيما يخص قضية الشيك بدون رصيد التي قدمتها الشركة الى نيابة الاموال العامة ونظرها القضاء الكويتي وصدر بها حكم على مصدر الشيك بالحبس ثلاث سنوات من محكمة الجنح المستأنفة فهي تمثل التزاما على عاتق مصدر الشيك لصالح الشركة وقدمته الشركة بعد تاريخ استحقاق الشيك الامر الذي ينفي اعتبار الشيك بأنه مودع على سبيل الامانة خصوصا ان الشيك محرر لصالح الشركة وهو يستحق بموجب القانون بمجرد تقديمه للبنك المسحوب عليه. وقام المحكوم عليه برفع الحجز المقام منه وترتب عليه صرف قيمة الشيك لصالح الشركة توقيا لتنفيذ حكم الحبس الصادر بحقه بالحبس ثلاث سنوات. وفيما يخص ما اثير عن وجود مديونية على الشركة بمبلغ 17 مليون دولار اميركي فهذا امر لا علاقة للشركة به ذلك ان مبلغ 17 مليون دولار ثابت بموجب شيكات شخصية صادرة عن رئيس مجلس الادارة السابق شخصيا وصدرت بحقه احكام بالحبس عن تلك الشيكات علما بأن الشيكات صدرت من رئيس مجلس الادارة السابق وليس للشركة اي علاقة بها، علاوة على ان هذا الموضوع محل دعوى منظورة امام القضاء الكويتي. وفيما يتعلق بما ورد في المؤتمر الصحافي بأن الشركة ايلة للافلاس فذلك يشكل تكرارا لما صدر سابقا فإن الشركة تحتفظ بحقها القانوني باللجوء للقضاء للرد على ما اثير في هذا الشأن حفاظا على حقوقها وحقوق مساهميها.

وتؤكد الشركة انها قامت بتنفيذ طلب البنك المركزي بتشكيل لجنة مشكلة من مجلس الادارة وتضم عددا من القانونيين للتحقيق فيما ورد من ملاحظات البنك المركزي على ادارة رئيس مجلس ادارة الشركة السابق وبعض العاملين في الشركة.

وتهيب الشركة بمساهميها الى الرجوع للشركة للحصول على اي معلومات تخص الشركة وعدم الالتفات لاي معلومات ليست صادرة من ادارة الشركة كما تدعو الشركة وسائل الاعلام الى التأكد من صحة المعلومات قبل نشرها، فكثير مما ورد في المؤتمر الصحافي سالف الذكر قد يوقعهم تحت طائلة القانون مع احتفاظ الشركة بكامل حقوقها فيما نشر.

الاقتصاد الكويتي يسير بثبات نحو الانتعاش واستمراره يتطلب إصلاحات هيكلية

"بيتك للأبحاث": 32 مليار دولار الفائض المتوقع في 2011 والتضخم سيتراجع إلى 4٪

الكويت: الرصد المالي (السنوات المالية من 2004ـ2011)

المصدر: بنك الكويت المركزي وشركة بيت التمويل الكويتي المحدودة للأبحاث والاستشارات

توجهات التضخم (السنوات المالية من 2005ـ2011)

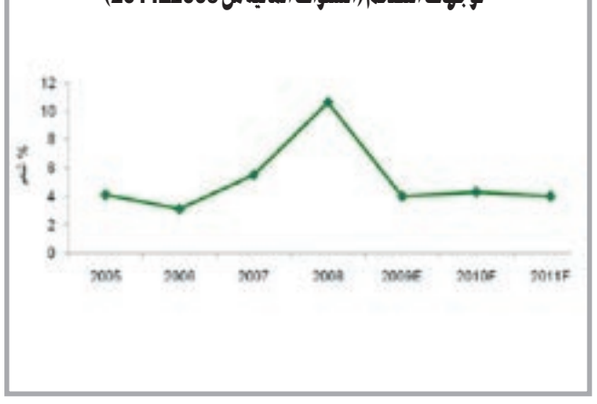

تقرير

أوضح تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث والدراسات، التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك)، حول «الكويت بعد الأزمة المالية»، أن ارتفاع أسعار النفط منذ الربع الأخير من العام الماضي وتحسن مستويات الطلب العالمي، بالإضافة الى جملة من الإجراءات الحكومية على صعيد السياستين المالية والنقدية، ساهمت في تعافي الاقتصاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وذكر التقرير أن الاقتصاد الكويتي يسير بثبات على مسار الانتعاش، في الوقت الذي تبدو النظرة أكثر تفاؤلا على المدى المتوسط مادام التحسن في أسعار النفط مستمرا، إلا أن النظرة المستقبلية على المدى الطويل تتوقف على زيادة التنويع في الاقتصاد، وإجراء إصلاحات في ادارة الشركات وإدارة المخاطر.

وتوقع التقرير أن تحقق الموازنة العام فائضا يصل الى نحو 32 مليار دولار نهاية العام الحالي، وأن ينمو الاقتصاد بنسبة 4٪، مع توقعات بانخفاض مستوى التضخم الى 4٪ بنهاية العام.

واشار التقرير الى ان مركز الكويت المالي الخارجي القوي والبرامج المالية التي تبنتها الحكومة في الكويت ساعدت على التقليل من تأثير الانخفاض الحاد في نشاط القطاع الخاص وانخفاض المساهمات من قطاع النفط الذي يرتبط به بشكل رئيسي خلال الأزمة المالية العالمية.

ومع ذلك، وكبقية معظم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، تعثر زخم النمو القوي الذي شهدته الكويت في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لارتباط ثروات البلاد ارتباطا وثيقا بالتطورات العالمية والتي طالت كل ذلك وفي المقام الأول من خلال تأثير النشاط الاقتصادي العالمي على أسعار النفط.

وقد ساعدت الأزمة العالمية على تسليط الضوء على الاعتماد المفرط على النفط في الكويت، والذي يمثل أكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي و95٪ من مبيعات التصدير.

ونتيجة لذلك، فإن الانخفاض الحاصل بنسبة 9٪ في إنتاج النفط، بالإضافة إلى الهبوط الذي قارب 40٪ في أسعار السلع الأساسية، قد أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الذي انكمش بدوره بنسبة قدرت بـ 4,8٪ في عام 2009.

وقد وضع الانتعاش في الطلب العالمي منذ الربع الرابع من عام 2009، إلى جانب التحسن التدريجي في نمو الاستهلاك المحلي، الاقتصاد على عتبة متينة، وعلاوة على ذلك، واصل انخفاض أسعار الفائدة دعمه لنمو الاستهلاك الخاص ناهيك عن أن الاستثمار العام سيحصل على دعم إضافي من خلال الزيادة المرتقبة في الإنفاق الحكومي والتي من المتوقع أن تتراوح بين 41,95ـ52,44 مليار دولار للسنة المالية 2010ـ2011.

ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي في الكويت نموا بنسبة 4,0٪ في 2011 بعد أن كان مقدرا له أن يحقق نسبة 2,3٪ في عام 2010، وقد ساعد في ذلك عوامل عدة، اهمها: المساهمة الكبيرة من جانب قطاع النفط والغاز في النمو الاقتصادي الذي جاء عقب تقليص منظمة أوبيك لمستويات الإنتاج في عام 2009، حيث من المتوقع أن يزداد إنتاج الكويت من النفط بنسبة 1,6٪ في 2011، الى جانب الزيادة في أسعار النفط في عام 2011 بمتوسط يصل إلى 13٪ عن السنة السابقة وزيادة الصادرات وبالتالي عوائد النفط الحكومية، التي سوف يكون لها تأثير غير مباشر على قطاعات أخرى أيضا، بالإضافة الى مواصلة السياسة المالية التوسعية التي سوف تعوض عن ضعف الطلب ولكنها ستعزز من دور القطاع الخاص تدريجيا.

وحذر التقرير من ان الخطر الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الكويتي يكمن في تقلب أسعار النفط الخام نظرا إلى أن الحكومة تستخدم العوائد المرتفعة التي تجنيها من مبيعات النفط لتمويل الإصلاحات الاقتصادية على المدى الطويل، ودعم الاستثمار في البنية التحتية من أجل تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي، حيث فجر الانخفاض الحاد في أسعار النفط في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009 أزمة اقتصادية في الكويت وقد غير الانخفاض في أسعار النفط عن مستوى الذروة التي بلغتها في وقت مبكر من 2008 بمبلغ 147 دولارا للبرميل النظرة لعوائد النفط في الكويت وبالتبعية تغيرت الآفاق الاقتصادية للبلاد في السنة المالية 2010/2009، كما أثر الانكماش الاقتصادي العالمي على الكويت وشمل جميع القطاعات تقريبا حيث شهدت البورصة الكويتية اضطرابات بسبب مخاوف بشأن التقييم، في حين أن انهيار شركات الاستثمار زاد الانخفاض في سوق العقارات والانخفاض في أسعار السلع الأساسية.

التجارة الخارجية

من المتوقع أن تتلقى صادرات الكويت في عام 2011 دفعة على إثر ارتفاع أسعار النفط (ونتوقع زيادة بمتوسط قدره 13٪ عن أسعار عام 2010) والزيادة في الإنتاج التي من المتوقع لها رفع مستوى مبيعات التصدير إلى 68,6 مليار دولار في عام 2011، بحيث تشكل منها مبيعات النفط والغاز 64,6 مليار دولار.

من ناحية أخرى، فإن الواردات سوف تواصل الضعف الذي يعتريها نظرا لضعف مستويات الاستهلاك خاصة أن الأسر والشركات لا تزال تمر بفترة التعافي من الأزمة الاقتصادية التي طالتها ومن المتوقع لمبيعات التصدير التي ستحقق أسعار أكثر ثباتا، على خلفية ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج أن تساهم في تحقيق فائض أكبر في الحساب الجاري يتراوح بين 45 و46 مليار دولار في عام 2011 عن الفائض المتوقع 40ـ41 مليار دولار في عام 2010.

التنمية في الكويت

تعتبر خطة التنمية الخمسية نقطة فارقة في مسيرتها الاقتصادية بالنسبة للكويت إذ انها المرة الأولى ومنذ أكثر من عقدين من الزمن حيث يتمكن مجلس الأمة رسميا من وضع مخطط للتنمية الاقتصادية للبلاد.

في إطار الموازنة العامة للدولة لعام 2011، فإن الموازنة تتوقع تحقيق إيرادات بإجمالي 9,72 ملايين دينار (34,7 مليون دينار)، منها 89٪ ستأتي من عوائد النفط في حين أن ما نسبته 11٪ سيأتي من العوائد غير النفطية.

وتقدر عوائد النفط على أساس سعر 43 دولارا للبرميل، مع الإنتاج الذي يقدر بـ 2,2 مليون برميل يوميا، وهذا المعدل أقل بكثير من متوسط السعر السائد على مدى السنة مقارنة بسعر النفط الخام في الولايات المتحدة والذي يبلغ 78 دولارا للبرميل.

ورجح التقريران ان تسجل الكويت فائضا آخر عام 2011 نتوقع له أن يكون في حدود 32 مليار دولار، مشيرا الى ان الضغوط الدافعة باتجاه التضخم لا تشكل مصدر قلق مهما في هذه المرحلة نظرا لوتيرة النمو الاقتصادي المعتدل، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط معدل التضخم بالنسبة للأسعار الاستهلاكية الذي يقدر بنحو 4,3٪ لعام 2010 إلى 4,0٪ في 2011 حيث يساعد التحسن المستمر في الإيجارات على التعويض عن الزيادة المتوقعة في التضخم المستورد على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا.

وخلص تقرير «بيتك» للأبحاث» للقول ان الاقتصاد الكويتي يسير بثبات على مسار الانتعاش مع تحسن في آفاق النمو على المدى المتوسط إذ تبدو النظرة أكثر تفاؤلا على خلفية التحسن في الطلب العالمي، مما سيؤثر على طلب السلعة الأساسية الرئيسية للكويت ألا وهي النفط، أما آفاق النظرة المستقبلية للكويت على المدى الطويل فهي تتوقف على زيادة التنويع في الاقتصاد، والتي من أجلها وضعت خطة خمسية إلى جانب إصلاحات هيكلية، فضلا عن إجراء تحسينات في إدارة الشركات وإدارة المخاطر والتي يؤمل لها أن تشكل عناصر جذابة للاستثمار الأجنبي في البلاد.

توجهات الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (نسبة التغير على أساس سنوي)

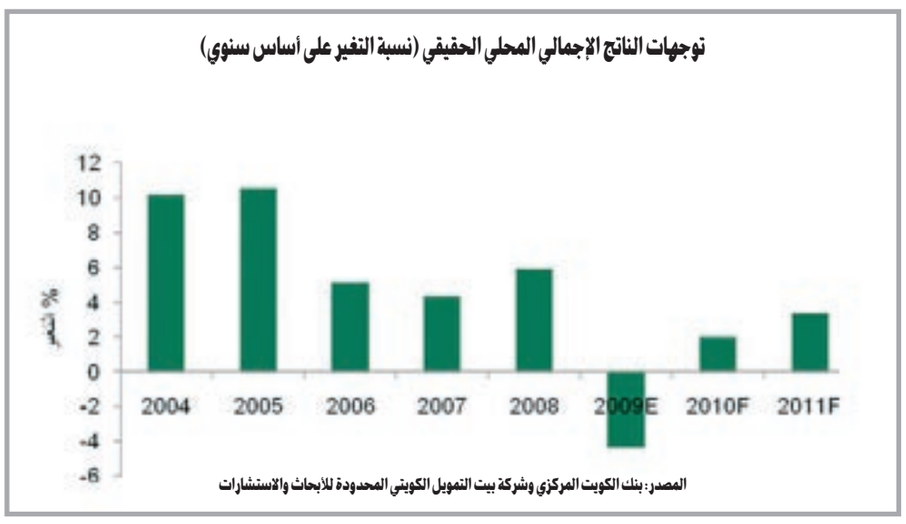

المصدر: بنك الكويت المركزي وشركة بيت التمويل الكويتي المحدودة للأبحاث والاستشارات

المنتجات الإسلامية للبنوك التقليدية تستحوذ على 35٪ من التمويل الإسلامي

"كامكو": قرار "المركزي القطري" يوفر فرصة كبيرة للمصارف الإسلامية للنمو والتوسع

استعرضت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في تقرير صادر عنها التوجيهات الصادرة مؤخرا من مصرف قطر المركزي إلى البنوك التقليدية القطرية التي لديها فروع إسلامية والتي يطلب فيها من تلك البنوك عدم فتح فروع إسلامية جديدة والتوقف عن قبول المزيد من الودائع الإسلامية وعن منح عمليات تمويل إسلامية جديدة، وسلط التقرير الضوء على مدى تأثير تلك التوجيهات على مستقبل القطاع المصرفي في قطر وخصوصا البنوك التجارية التقليدية التي بدأت في الفترة الأخيرة الاعتماد في أنشطتها الأساسية على عمليات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ولفت التقرير الى انه من ابرز الأسباب التي دفعت مصرف قطر المركزي لاتخاذ هذا القرار هو ان تمتع البنوك التقليدية بميزة الجمع بين الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية يخل بالتنافس الحر مما يشكل تحديا صعبا للبنوك الإسلامية في المحافظة على استقرارها ومعدلات نموها، وبالتالي جاء هذا القرار لصالح البنوك الإسلامية التي لديها فرصة للاستفادة من تلك التوجيهات لما لها من آثار ايجابية. وتوقع التقرير ان يحدد قرار مصرف قطر المركزي اتجاه الأعمال المصرفية في قطر خلال الأعوام المقبلة حيث من المتوقع أن تشهد قطر نموا حادا في سوق الائتمان المحلي لتمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية بما يزيد على 100 مليار دولار، مشيرا الى ان هذا القرار يعتبر فرصة كبيرة للمصارف الإسلامية التي تتمتع بشبكة فروع كبيرة تستوعب الطلب على المنتجات الاسلامية، للنمو والتوسع. ففي الوقت الحاضر تنافس البنوك التقليدية بمنتجاتها الاسلامية جميع البنوك الاسلامية العاملة في قطر حيث استطاعت ان تستحوذ على نحو 35٪ من سوق التمويل الاسلامي الذي بلغ نحو 99,3 مليار ريال قطري نهاية عام 2010 مقارنة مع 31٪ نهاية عام 2009، كما استطاعت الفروع الاسلامية للبنوك التقليدية ان تجذب 33٪ من الودائع الاستثمارية الاسلامية في فترة وجيزة لتصل الى 35,6 مليار ريال قطري نهاية عام 2010 مقابل 71,3 مليار ريال قطري للبنوك الاسلامية.

كذلك تعتمد البنوك التقليدية في صافي ارباحها على ايرادات فروعها الاسلامية حيث استطاعت أن تحقق صافي ربح خلال عام 2010 بلغ 1,15 مليار ريال قطري مقابل 3,1 مليارات ريال قطري للبنوك الإسلامية وبالتالي تؤثر سلبا على مستقبل البنوك الاسلامية وادائها. وذكر التقرير ان محفظة القروض للبنوك القطرية المدرجة، إسلامية وتقليدية مضافا إليها بنك قطر الدولي، بلغت في نهاية عام 2010 حوالي 290,5 مليار ريال قطري موزعة بنسبة 78٪ للبنوك التقليدية و22٪ للبنوك الإسلامية مقارنة مع 80٪ و20٪ على التوالي خلال عام 2009، مما يشير إلى صغر حجم البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية.